منهج البحث التاريخي بين الضرورة العلمية والحقيقية التاريخية

The historical research approach between scientific necessity and historical truth

د. بوترعه بلال، جامعة الوادي، الجزائر

Mail :bouterabelal@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2017/8/22 تاريخ القبول: 18/ 2017/11

الملخص:

لم تعد دراسة التاريخ مجرد سرد للأحداث الماضية وتمجيد البطولات والمآثر الفردية والجماعية في حياة الأمم، ولم يعد يقتصر على مجرد الثقافة العامة ، فقد ظل التاريخ يتداوله الأدباء حينا والباحثون المدققون حينا آخر حتى تغيرت نظرة العلماء إليه وبدأ التوجه نحو البحث العلمي التاريخي. إن هذا التوجه العلمي الذي تجاوز تلك النظرة القاصرة والسطحية للدراسة التاريخية وجد بغرض الوصول إلى الحقيقة التاريخية التي يمكننا أن نفهم من خلالها حياة الأفراد والمجتمعات عبر مر التاريخ واستخلاص العبر والدروس من هذه الأحداث السابقة، هذا المسعى العلمي الجاد بدأت تلوح آفاقه في أوروبا في القرن 18 حيث عنيت الأوساط العلمية بجمع الأصول التاريخية ونشرها والتأليف في شتى نواحي التاريخ ودراسة منهج البحث التاريخي.هذا الأخير يعتبر السبيل العلمي المضمون والمهم لدراسة الأحداث التاريخية وفهمها، وكذا التأكد من متضمنات الوثائق والتقارير والمخطوطات التاريخية من أجل الوصول إلى معرفة الحقيقة التاريخية.

الكلمات المفتاحية: منهج البحث التاريخى؛ الحقيقة العلمية؛ النقد الداخلى؛ النقد الخارجى.

Abstract:

The study of history is no longer merely an account of past events and the glorification of individual and collective events and events in the life of nations. It is no longer limited to the general culture. History has always been studied by literary writers and researchers. This scientific approach, which transcended this deficient and superficial view of historical study, was found in order to reach the historical truth through which we can understand the lives of individuals and societies throughout history and draw lessons from these past events. This serious scientific endeavor began to loom in Europe in the 18th century Where the scientific community is concerned with the collection, dissemination and composition of historical assets in various aspects of history and the study of historical research methodology. The latter is considered the most important and important scientific method for studying and understanding historical events, as well as making sure of the implications of documents, In order to reach the historical truth.

Key words: Historical research methodology; scientific truth; internal criticism; external criticism.

مقدمة:

اهتم الإنسان منذ القدم بحفظ تاريخه والاهتمام به حيث شهد هذا الاهتمام تطورا في الطريقة والمضمون والتقنيات، غير أن القناعة الراسخة والثابتة لدى مختلف الأمم والشعوب الحريصة على هذا الشأن هو أن حفظ الماضي يعتبر السبيل الأول لتطوير الحاضر ومن ثم صناعة المستقبل.

ولعل من القضايا المهمة التي شغلت الأوساط العلمية في هذا الصدد هو ذلك الجدل القائم حول طبيعة المادة التاريخية وطرائق الوصول إلى الحقيقة العلمية المجردة الثابتة، هذا الجدل المتجدد جعل المؤرخين في سعي حثيث إلى محاولة إثبات أن التاريخ معرفة علمية دقيقة مثلها مثل بقية العلوم والمعارف الأخرى، ومن ثم فإن التاريخ حسبهم هو غني بتجربة قرون طويلة، وله منهج وطرائق في البحث والاستقصاء عن الحقيقة التاريخية لا تقل في علميتها وصحة وسائلها عن مناهج العلوم الوضعية الأخرى.

ولما كان التاريخ بهذه الأهمية ودراسته تتخذ سبيلا لها عدة طرق وتقنيات للوصول إلى الحقيقة، فقد ظهر في هذا السياق العديد من المؤلفين والمؤلفات التي حاولت أن تشير إلى ما يعرف بالمنهج التاريخي، حيث حاول هؤلاء أن يثبتوا في هذه الكتب والمقالات أن علم التاريخ هو علم يعود ويرتكز على الحقيقة الثابتة والعلمية، ونذكر في هذا الصدد بعض الاسهامات على سبيل المثال لا الحصر، فقد قدم ارنست برنهام في سنة 1894 كتابه المعنون بمنهج البحث التاريخي، إضافة إلى ذلك فقد قدم المؤرخ فوستيل دوكولانج اسهاما مهما في هذا الشأن حيث قام بتحويل قواعد المنهج التاريخي إلى دساتير دقيقة جدا وكان من أول الكتب التي بسط فيها إلى حد ما منهج البحث التاريخي.

في البلاد العربية لم يظهر الاهتمام بهذا الموضوع حتى الربع الثاني من القرن العشرين رغم ظهور العديد من الكتابات والاهتمامات بموضوع التاريخ مثل اسهامات عبد الرحمن ابن خلدون 1406 م، والكافجي 1474 م والسخاوي 1496 م وجلال الدين السيوطي 1505 م وعبد الرحمان الفاسي 1684م هذه الاسهامات وغيرها قد تضمنت الكثير من القواعد التي تضمنها منهج البحث التاريخي لكنها لم تكن ضمن هذا الإطار العلمي الدقيق كما هو عليه هذا المنهج في العصر الحديث[1].

في هذا المقال سنتطرق إلى منهج البحث التاريخي وخطواته الإجرائية في دراسة الأحداث التاريخية وسنركز الاهتمام على أبرز خطوات هذا المنهج والمتمثلة في نقد الأصول التاريخية كأحد الخطوات العلمية الضرورية للوصول إلى الحقيقة التاريخية والاستفادة منها.

أولا : الاهتمام بدراسة التاريخ عند العرب والمسلمين

إن الحديث عن الاهتمام بالتاريخ في بلاد العرب والمسلمين يفرض علينا الإشارة إلى تاريخ العرب قبل ظهور الإسلام، فقد كان لعرب الشمال[2] تاريخ من الأخبار التي تختلط فيها الحقائق والأساطير اختلاطا يصعب فيه التمييز بينهما لعدم وجود مدونات موثوقة ومحكمة يرجع إليها للتأكد من هذه الأخبار، ولقد أكثر هذه الأخيرة تدور حول أخبار وحياة العرب آنذاك والتي عرفت بـ " أيام العرب"، هذا الاسم يرجع إلى كون العرب قبل الإسلام كانوا يتلاحمون نهارا فإذا حل ّ الليل أقفوا القتال حتى الصباح، وقد كانت أخبار أيام العرب تدور حول الحروب والوقائع العظيمة التي حدثت آنذاك بين القبائل العربية كحرب البسوس وداحس وغبراء وذي قار وغيرها[3].

ورغم الطابع الخيالي الأسطوري الذي امتزج بالحقائق التاريخية في أخبار العرب قبل الإسلام، إلا أن فيها العديد من الحقائق التاريخية التي رسمتها هذه الأخبار، إذ تعتبر مصدرا مهما من مصادر تاريخ العرب، " بل إنها سبيل لفهم ما وقع بين العرب قبل الإسلام من حروب شجرت بين القبائل، ووقائع كانت بين البطون والأفخاذ والقبائل، كما كان لها تأثير في نشأة علم التاريخ بعد الإسلام[4]".

في الفترة الأولى التي تلت ظهور الإسلام انشغل المسلمون بالفتوحات الإسلامية من أجل رفع راية الإسلام ونشره في ربوع العالم من شرقها إلى غربها ومن جنوبها إلى شمالها، وبعد هذه الفترة شهدت دول الإسلام استقرار وهدوء ظهرت معه بداية الاهتمام بتدوين الأخبار والتاريخ.

لقد قامت في هذه الحقبة مراكز علمية هامة في الأمصار الإسلامية، حيث بدأ المسلمون يتجهون إلى إثبات الأخبار وتسجيل الأحداث وأقبلوا على جمع الأحاديث النبوية وتفسير القرآن الكريم وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم[5].

لقد كان للعرب دورا بارزا في تطور دراسة التاريخ وتدوين الأحداث والأخبار التاريخية، فقد أهتم هذا التاريخ بالقضايا السياسية العامة لا الفردية فحسب، وتوغل كذلك في بنية المجتمع، ولم يكتف بعض المؤرخين المسلمين بتتبع أسباب الحوادث فقط، بل سعوا إلى تكوين تركيب فلسفي لمعنى التاريخ ككل، ولعل من أبرز الكتاب العرب والمسلمين الذين اهتموا بالتاريخ ابن خلدون الذي اعتبر مؤرخ عالمي وليس عربي فحسب، فلقد تضمنت مقدمة ابن خلدون اهتماما واضحا بعلم التاريخ وبالمرخين، فقد وضع ابن خلدون منهجا سليما وأمينا لنقل الأخبار في كتابه العبر حيث حدد فيه الخطوات التي يجب على المؤرخ اتباعها في توثيق الأخبار والتحقق من صحتها وهي كالآتي[6]:

1. لا بد من عرصها على الأصل.
2. وقياسها بأشباهها.
3. سبرها بمعيار الحكمة.
4. تحكيم النظر والبصيرة في الأخبار.
5. تحري الدقة في إحصاء الأعداد والأموال والعساكر.
6. تأمل الأخبار وعرضها على القوانين الصحيحة حتى يقع للمؤرخ تمحيصها بأحسن وجه.

إن الاسهام الذي قدمه ابن خلدون في دراسة التاريخ يعتبر اسهاما بارزا مقارنة بسابقيه من الكتاب والمؤرخين الذين بدورهم قدموا اسهامات في دراسة التاريخ، في هذا السياق يرى ابن خلدون أن اسهامات أسلافه التاريخية كانت تنطوي على أخطاء حيث يقول ابن خلدون في هذا السياق:" ... وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل هموا فيها أو ابتدعوها وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها ...[7]" فموقف ابن خلدون من أسلافه جلي واضح فهو لم ينتقد مجهوداتهم في التأليف التاريخي، لكنه انتقد النساخ الذين كلفوا بنقل تصانيفهم، فقد ابدى ابن خلدون تجاه متقدميه انتقادات وبين أسباب الأخطاء، وهي أسباب سبعة تتمثل في التعصب للآراء والمذاهب، والثقة بالناقلين، والجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع، وتوهم الصدق، والتقريب

لأصحاب المراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، والذهول عن المقاصد، والجهل بطبائع الأحوال في العمران[8].

لقد عرفت الكتابات العربية عن التاريخ طرقا متنوعة لكن ما كام يميزها عموما هو انها كانت بلغة عربية بليغة وقوية، وعرف العرب آنذاك بالشعر في التعبير عن مختلف شؤون حياتهم إضافة إلى القصص والروايات، غير أنه رغم تباين أساليب الكتابة العربية للتاريخ إلا أن أغلب أسلوبهم كان واضحا بينا يحيط بالحقيقة التاريخية ويبرزها.

إن منهج البحث التاريخي عند المؤرخين العرب المسلمين كن منهجا علميا في خطوطه العامة، ويحسب لهم الفضل في كونهم أول من ضبط الحوادث بالإسناد والتوقيت الكامل، وأنهم مدوا حدود البحث التاريخي ونوعوا التأليف فيه، وأكثروه وبرعوا في ذلك عن بقية مؤرخي الأمم الأخرى، كذلك يحسب للعرب المسلمين أنهم أول من كتب فلسفة التاريخ والاجتماع وتأريخ التاريخ، هذه الجهود المتميزة والمهمة جعلت الفضل يحسب المؤرخين العرب الذين وضعوا الأصول لمنهج البحث التاريخي العلمي الحديث[9]، هذا الأخير عرف نضجا وتطورا في القرن التاسع عشر في أوروبا التي شرعت في الكتابة التاريخية في هذا العصر عن طريق التمحيص والتدقيق والنقد، هذا الأخير الذي سنركز عليه الاهتمام في موضع لاحق من هذا المقال.

ثانيا: خطوات منهج البحث التاريخي

يعرف الدكتور سعيد إسماعيل صيني المنهج التاريخي بأنه المنهج الخاص لما ينسب للبشر من اجتهادات، وأقوال وأفعال وتقريرات بشرية عادية، ليست معصومة من الخطأ. ويعتمد هذا المنهج في عملية التحقق على نقد المتن (النقد الداخلي) أكثر من اعتماده على النقد الخارجي ويطلق عليه أيضا منهج المؤرخين[10].

ويعرف منهج البحث التاريخي أيضا بأنه: " عملية موضوعية منظمة لتجميع البيانات واستخلاص الأدلة من الوثائق والسجلات وتنظيمها على نحو منطقي، والاعتماد عليها في استخلاص نتائج تقوم عليها حقائق جديدة، واستخلاص تعميمات منها تتعلق بالأحداث الماضية والحاضرة. وهو عمل يتم بروح التقصي الناقد وإعادة البناء، صمم ليحقق عرضا صادقا أمنيا لعصر مضى[11]".

ويعرف الشيباني منهج البحث التاريخي بأنه:" الطريق الذي يسلكه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها للتأكد من صحتها، ثم عرضها وترتيبها، وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي تتوقف فائدة هذا البحث عن فهم الماضي بل تتعدى ذلك إلى تفسير الأحداث والمشكلات الجارية وفي توجيه التخطيط للمستقبل، فالمنهج التاريخي يتوقف على الفحص الدقيق للبيانات والنقد الموضوعي لمصادرها المختلفة (الوثائق التاريخية، التقارير، المخطوطات، المذكرات الفردية والجماعية، شهود العيان، الرسوم والتماثيل، التشريعات والقوانين ...الخ)"[12].

من خلال ما سبق من تعريفات لمنهج البحث التاريخي يمكننا القول أن هذا الأخير يهدف إلى صنع معرفة علمية من الماضي الإنساني، ويقصد بالعلمية هنا أن هذه الصناعة تتم وفق طرق عقلانية دقيقة من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية بقدر ما تسمح به الظروف التي تخضع لها، وهي ظروف تقنية (طبيعة الوثائق المستخدمة ووجودها) وظروف منطقية (تلك التي تحللها نظرية المعرفة)، وفي العموم فإن خطوات صناعة المعرفة العلمية في منهج البحث التاريخي تمر بالخطوات الرئيسية الآتية[13]:

1. **اختيار المشكلة:** وتعني اختيار مشكلة بحثية مناسبة، وتتعلق هذه المشكلة بالماضي حيث يكون لها أهميتها الواقعية وقيمتها الوجودية، ونذكر في هذا السياق وصية المؤرخ التربوي الإنكليزي اللورد أكتون حيث كان يوصي طلابه بقوله: " ادرسوا مشكلات لا فترات زمنية".
2. **جمع الحقائق والوثائق وتدوينها:** وهي خطوة مهمة للإجابة على المشكلة المبحوثة، وهذه الوثائق إما تكون وثائق مكتوبة أو مطبوعة، أو وثائق أخرى كالآثار والأشرطة والسجاد والأقمشة والبقايا الإنسانية المختلفة، أو روايات شفوية مباشرة.
3. **نقد الوقائع والحقائق:** وهي عبارة على عملية تحليل مفصل للاستدلالات التي تنطلق من ملاحظة الوثائق إلى معرفة الحقائق، وهي عبارة على عملية فكرية تراجعية، حيث نقطة انطلاقها الوثيقة، ونقطة الهدف الواقعة التاريخية، وينقسم النقد إلى قسمين رئيسين هما النقد الخارجي، والنقد الداخلي، ولكون هذه الخطوة

العملية مهمة جدا للوصول إلى الحقيقة التاريخي رأينا أن نسلط الضوء عليها بشكل دقيق، وسيتم التفصيل في هذه الخطوة بإسهاب في الأسطر القادمة من المقال.

4. **صياغة الفرضيات التي تفسر الأحداث واختبارها:** يعطينا النقد التاريخي جملة من الحقائق التاريخية بشكل مبعثر ومجرد، ويتم تنظيم هذه الحقائق والربط بينها بفرضية تعلل الحادث وتبين مجرياته وتعلل أسبابه وتحدد نتائجه.

5. **تفسير نتائج البحث وكتابة تقرير عنه:** ينتج عن المراحل السابقة مجموعة من الحقائق في هيكل تصنيفي معين، وفي سياق تعليلي محدد، وعمل الباحث لا ينتهي إلا بالتدوين ويميز النقاد التاريخيون في هذا السياق بين عمليتين رئيسيتين هما: عملية الصياغة التاريخية وعملية العرض التاريخي[14].

ثالثا: نقد الأصول التاريخية في المنهج التاريخي

تعتبر الأصول التاريخية من المصادر المهمة التي يستقي منها المؤرخ ودارس التاريخ الحوادث الإنسانية التي حدثت في الماضي، وتتنوع هذه الأصول التاريخية كما ذكرنا قبل قليل (جمع الحقائق والوثائق وتدوينها، فحوادث التاريخ تعرف بصفة أساسية عن طريق غير مباشر وذلك بدراسة آثار الإنسان المتنوعة التي تحفظ من الضياع، لأن المؤرخ لا يمكنه رؤية الأحداث نفسها على المباشر، بل يدرس آثارها، فنقطة انطلاق المؤرخ هي آثار الإنسان المتنوعة، أما نقطة الوصول بالنسبة له هو الحقيقة التاريخية التي يبذل كل الجهود بغية الوصول إليها.

غير أنه بين نقطة الانطلاق ونقطة الوصول مسيرة طويلة شاقة تعتريها الكثير من المصاعب والعقبات والأخطاء، والتي قد تحيد بالمؤرخ عن الوصول إلى الهدف من المنشود (الحقيقة التاريخية)، وبالتالي فإن دراسة الأصول التاريخية وتحليلها بأساليب مختلفة تعتبر من أهم مراحل منهج البحث التاريخي ودراسة التاريخ وهي عبارة عن ميدان نقصد الأصول التاريخية[15].

مما لا شك فيه أن عملية نقد الأصول التاريخية ليست عملية يسيرة وتتطلب من المؤرخ والباحث نفس طويل ووقت كثير وجهد متواصل للوصول إلى الحقيقة التاريخية وتتويج مسيرة

بحثه بنجاح، ولعل هذا الشرط من أهم الصفات والمهارات التي يجب أن يتحلى بها الباحث والدارس في ميدان التاريخ.

ويعرف نقد الأصول التاريخية بأنه عملية تمحيص المصادر والوثائق من حيث اثبات أصالتها وصحتها أو تزويرها ومعرفة مؤلفيها وشهرتهم من حيث الاتصاف بالأمانة أو خلاف ذلك، وفهم لغتها، وتحري صدق ما جاء فيها من معلومات وأحداث والتأكد من مدى مطابقتها للحقيقة والواقع(16).

إن تحري الحقيقة الواقع من الاحداث التاريخية من القضايا المهمة التي يجب أن يعيها المؤرخ جيدا خصوصا وأن الأصول التاريخية عرفت تشويها وتحريفا وتزويرا والتاريخ حافل بهذه الشواهد، فعملية الكشف عن هذا التزوير تتطلب معرفة وإحاطة عميقة بأحوال العصر وأحداثه ومؤسساته وأساليب الكتابة واللغة السائدة في ذلك العصر.

ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر ما قام به أحد كبار المؤرخين الأميركي فلنج حيث شك في ملحق لمذكرات نشرت عام 1804 م على أساس أن مؤلفها هو عمدة باريس الذي ترأس حكومة المدينة عند اندلا ع الثورة الفرنسية، لقد لاحظ فلنج أن لغة الملحق تشبه لغة الصحافة في ذلك الوقت أي عام 1789 م، والملحق في ذلك الوقت نسب إلى أحد أعضاء الجمعية التأسيسية ولكن عندما أعيد نشرها في عام 1822 م اعتبر الملحق من وضع العمدة نفسه، لكن فلنج بالرجوع إلى تلك الصحف أثبت أن الملحق قد نقل منه بعد تغيير ضمير الغائب إلى المتكلم(17).

ينقسم نقد الأصول التاريخية إلى قسمين رئيسيين هما: النقد الخارجي أو الظاهري الذي يتعلق بعدة أمور مثل اثبات صحة الأصل التاريخي، وأسلوب الخط الذي كتب به، ومعرفة نوع الورق، وتعيين شخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه. أما النقد الباطني أو الداخلي فيهدف إلى معرفة الحالات النفسية والعقلية التي مر من خلالها كاتب الأصل التاريخي، ومحاولة الكشف عن أهدافه من الكتابة، مدى اعتقاده في صحة ما كتبه، ونشير إلى أن الأساس الذي ينبني عليه النقد بقسميه هو الشك في متضمنات هذا الأصل التاريخي، وبعد ذلك تأتي القراءة الواعية والفاحصة والمتعمقة لكل ما وجدناه في هذا الأصل من أجل استخلاص الحقائق.

وتكمن صعوبة هذه العملية (نقد الأصول التاريخية) بقسميها في كون الإنسان يميل غالبا إلى تصديق كل معرفة تصادف هوى في نفسه، بينما في المقابل يميل إلى تكذيب وتفنيد كل معرفة تتعارض مع ميولاته ورغباته وما تعوده هو[18]، وفي المقابل أيضا لا يعقل أن يبدأ المحقق والمؤرخ في اتهام النصوص وأصحاب الأصول دون تثبت وعلم باللغة التي كتب بها النص في ذلك العصر، فالمحقق الذي يبدأ عادة باتهام النص يقع في مطبات الخطأ وقد يدفعه الأمر إلى تغيير النصوص، ومن أمثلة ذلك ما فعله على سبيل المثال لا الحصر، محقق كتاب " الأشباه والنظائر" لمقاتل البلخى، حيث وقف المحقق أمام نص للمؤلف يقول فيه: (وكان أمرهم الله أن يأخذوا منه)، فلم يعجبه تركيب (كان فعل). فبدل أن يبذل المحقق جهدا في التأكد من صحة التركيب في اللغة، اتهم النص بالتحريف وغيره هو بعبارة: (وكان الله قد أمرهم أن يأخذوا منه)[19]، لذا لابد على المؤرخ ودارس التاريخ أن يكون شديد الحرص والحذر واليقظة في التعامل مع الأصول التاريخية وأن يمارس النقد لكن باحترافية وبموضوعية حتى لا يقع في مطبات الخطأ والتحريف ربما كما ذكرنا قبل قليل.

وفيما يلي سنحاول تسليط الضوء والتفصيل في ماهية النقد الخارجي (الظاهري) والنقد الباطني للأصول التاريخية.

1. النقد الخارجي (الظاهري)

وتتمثل هذه العملية في التحقق من صحة الوثائق التي لدينا عن الأحداث التاريخية قيد الدراسة ونستخدم هذا النقد من أجل التحقق من صدق الأحداث التي تصل إلينا فكثيرا ما يلحق الوثيقة شيء من الحشو أو الإضافة من أجل الإكمال أو التحريف الجزئي أو الكلي للنصوص، لذا كان لزاما الاعتماد على النقد الخارجي من أجل تجاوز هذه الهفوات والاختلالات التي قد تشوه الحقيقة التاريخية التي نبحث فيها.

يذكر الدكتور كمال حيدر جملة من الأهداف التي يسعى إليها النقد الخارجي(الظاهري) للأصول التاريخية نوجزها فيما يلي[20]:

أ. **التحقق من أصالة الوثيقة:** وهي عملية مهمة اذ من خلالها نتأكد من أصالة الوثيقة ونسبتها إلى مؤلفها، وأنها غير مزورة أو مزيفة أو منحولة، وهناك مجموع من الطرق والأساليب التي يعتمدها الباحث للتحقق من هذا الأمر والتي تحتاج من هذا الأخير الكثير

من الجهد والفكر والمنطق والاستدلال من أجل تحقيق الغاية، نذكر هذه الأساليب في الأسطر التالية:

1. معرفة خط الوثيقة ونوع القلم الذي دونت به، فالخطوط أنواع والأقلام كذلك وهي تتغير من عصر لآخر، وإذا عرف الباحث نوع الأقلام والخطوط التي كانت سائدة في العصور التاريخية يمكنه أن يحدد زمن الوثيقة من خلال خطها الذي دونت به ونوع ذلك القلم، هذا الأخير يمكن بالفحص المجهري معرفة الأثر الذي تركه في خط الوثيقة، فيعرف مادة صنعه، هل هو من القصب أم من غيره من المواد المستعملة أقلاما.
2. معرفة ورق الوثيقة ونوع الحبر المستعمل لها، في هذا الإطار استنبط الباحثون المختصون العديد من الطرق لفحص الورق الذي تدون فيه الأحداث التاريخية، والذي من خلاله يتحدد زمن هذا الورق الذي صنع فيه، من خلال تركيبه الكيماوي وتوزيع أليافهن أما الحبر فيتم فحص مزيجه الكيماوي والأجزاء المكون منها كالفحم والكربون.
3. التعرف على الأساليب والتعبيرات اللغوية واستعمال المصطلحات الفنية التي تتميز وتتغير من عصر لآخر، ويصدق ذلك خصوصا على الأساليب اللغوية التي يتبعها المؤرخون العرب في العصور المختلفة، ويدخل في ذلك معرفة زمن المؤلفات والوثائق الأدبية، فالتعبيرات التي كانت سائدة في العصر الجاهلي وما عرف به من شعر وخطابة يختلف عن التعبيرات التي سادت في صدر الإسلام حيث دخلت مصطلحات دينية كثيرة، والحال ذاته عند الحديث عن العصور التي تلت صدر الإسلام مثل العصر الأموي والعباسي والعصور المتأخرة حيث سادت ركاكة التعبير والإغراق في الصناعات اللفظية.
4. فيما يتعلق بالوثائق الرسمية فإن فحص هذه الوثائق وتحقيقها يدخل ضمن مجال اهتمام علم الدبلوماتيك أو علم الوثائق أو علم المستندات القديمة[21] كما يعرف، أو الختوم الرسمية، وكذلك الصيغ الرسمية السائدة فيها، حيث يتميز كل عصر بخصائصه وبأشكال وثائقه واختامه الرسمية.

5. طريقة الحد الأدنى والحد الأعلى لزمن الوثيقة، هذا الأخير يعتبر تحديده مهما للتأكد من صدق الوثيقة التاريخية، وهناك طريقة منطقية في منهج البحث التاريخي يمكن من خلالها تحديد زمن الوثيقة بصورة تقريبية، وذلك باستنتاج بداية الأصل التاريخي ونهايته، بدرس الأحداث المذكورة فيه، فالزمن الذي لا يمكن أن يكون قد دون قبله، والزمن الذي لا يمكن أن يكون قد دون بعده يعين على تحديد زمن الأصل التاريخي (الوثائق أو المخطوط وغيرهما).

ب. **معرفة مؤلف الوثيقة:** إن عرفة صاحب الوثيقة التاريخية وزمانه ومكانه يعتبر أمرا مهما حتى يمكن الوثوق فيما تتضمنه من أحداث ويعتمد عليها بعد ذلك في تدوين التاريخ واستخلاص النتائج، فمن البديهيات في منطق البحث أن قيمة الأخبار والروايات التي ترد في الوثيقة لها صلة كبيرة بشخصية كاتبها وشهرته ومكانتهن من حيث الاطلاع والأمانة والصدق، أو الدس والتزوير.

فمعرفة الباحث لزمن تأليف الوثيقة والشخصية التي كتبت الوثيقة وعلاقة هذه الشخصية بالسلطة الحاكمة، من شأنه تجنيب الباحث من الوقوع في التدليس والتزوير والتشوية للحقائق، خصوصا وأن هناك من المؤرخين ممن انحازوا إلى السلطة المعاصرة لهم، ولهذا يمكن القول أن التاريخ الذي يدون عن أعمال الحكام من بعدهم، يكون أكثر اعتمادا وأقرب إلى الواقع[22].

ت. **التحقق من أصلية نسخة الوثيقة:** ويعتبر هذا الإجراء مهما أيضا خصوصا وأن مشكلة تزييف الوثائق كان شائعا في العصور القديمة والوسطى، حتى أن بعض الممارسين لهذا الفعل برعوا في التزييف ودققوا فيه بحيث يصعب اكتشافه. فبعضهم يجعل التزييف موثقا بالمصادر المزعومة، ومن قبيل هذه الظاهرة الخاصة بالانتحال والتزوير درج المؤرخون القدامى على انتحال موارد تاريخية أو أجزاء من مؤلفات سابقيهم برمتها دون الإشارة إلى ذلك[23].

إن تمييز المنتحل والصحيح من المؤلفات يعتبر إجراء غاية في الصعوبة بالنسبة للأقدمين وأسهل نسبيا بالنسبة للمحدثين، فهذا الصنف الأخير قد اعتادوا أن يكتبوا أسماءهم على مؤلفاتهم أو يمهروا لوحاتهم بتوقيعاتهم أو بتعليقات تدل عليهم. أما الأقدمون فإما أنهم كانوا لا يهتمون بذلك، وإما أن المواضع التي تمهر فيها هذه التوقيعات

قد درست وزالت، أو لعدة أسباب أخرى. ومن هنا كان على المؤرخ، خصوصا الباحث في العصور القديمة أو الوسيطة أن يكون دقيقا كل الدقة في النظر إلى النصوص، وعليه ألا يأخذ بالوثيقة إلا إذا ثبتت لديه صحتها[24].

ويمكن أن نشير في هذا السياق بعض القواعد التي تساعد الباحث على التعرف على وثيقة مجهولة المصدر وهي كالآتي:

1. يجب القيام بتحليل الباطني وذلك بأن ننظر إلى الوثيقة من حيث الخط الذي كتبت به، فالخطوط تختلف حسب العصور التي كتبت فيها، وعلى الباحث أن ينتبه إلى الوقائع الواردة في الوثيقة المعنية من حيث إمكان حدوثها في الزمان المنسوبة إليه، أو في المكان الذي تزعم الوثيقة أنها جرت فيه، فمثلا لو وجدنا وثيقة تزعم أنها دونت في القرن الرابع الهجري مكتوبة بخط كوفي قديم يخلوا من النقط والاعجام، هنا نتأكد أن هذه الوثيقة منحولة.
2. لا يمكن الاكتفاء بما ذكرنا سلفا في تحديد مؤلف الوثيقة، حيث يمكننا التأكد من النتائج التي نعثر عليها بالخطوات السابقة، بما يمكن ان نعثر عليه لدى المؤلفين الآخرين من اقتباسات من هذه الوثيقة، بشرط أن يكون هؤلاء المؤلفين المقتبسين من الوثيقة هم معاصرين أو شبه معاصرين، وأن يذكروا صراحة اسم مؤلف الوثيقة[25].
3. يقع كثير من المؤلفين في مشكلة الحشو والاكمال وهو من انوع التزييف التي قد تلحق بالأصول التاريخية، ويقع هذا النوع من التزييف عندما يدرج في النص أقوالا لم يأت بها المؤلف، وقد يكون هذا الادراج في كثير من الأحيان بغرض التوضيح وتيسير المعاني، أو زيادة بعض الشروحات، وهناك أيضا شكل آخر من أشكال التزوير لم يسلم منه كثير من الأصول، فبعض أصحاب الكتب الخطية كانوا يدرجون كإضافة في أواخر كتبهم أو عند نهاية كل فصل أو باب، أخبارا أو آراء جديدة تتعلق بهم، وبمرور الزمن تختلط الزيادة مع الأصل، ويثبت الشرح في المتن، ليختلط الأمر المتأخرين[26].

إن نقد الأصول التاريخية ومصادرها يعتبر خطوة أساسية تمهيدية لابد من القيام بها حتى نتمكن من الوصول إلى النص الحقيقي الذي كتبه المؤلف بنفسه دون تحريف أو تزييف، بهذا الجهد نستطيع أن نصل إلى تحديد الوثيقة من حيث الصحة ومن حيث النسبة. لكن

هذه الخطوة لا تعتبر هي جوهر عملية النقد ومضمونها كليا، بل تأتي بعدها خطوة رئيسية كتكملة للخطوة السابقة تتمثل في النقد الباطني[27].

2. النقد الداخلي (الباطني)

ويعرف النقد الباطني بأنه البحث في الحالات العقلية التي مر من خلالها كاتب الأصل التاريخي، ويحاول أن يتبين قصد الكاتب بما كتب، وهل كان يعتقد صحة ما كتبته، وهل توفرت المبررات التي جعلته يعتقد صحة ذلك[28].

ويقصد أيضا بالنقد الداخلي (الباطني) تبيان ما قصده صاحب الوثيقة منها، ثم معرفة صدقه في الرواية سواء أكان شاهد عيان أو كان ناقلا عن غيره، وهي عملية ضرورية جدا لأن الظواهر الماضية لا تقع تحت ملاحظاتنا ولا يمكن الثقة بما يذكره الرواة عنها دون تمحيص أو نقد[29].

النقد الباطني هو الانتقال من دراسة ظاهر النص التاريخي المخطوط إلى دراسة الباطن، وفهم معناه ومغزاه. وهذا يتضمن مجموعة من العمليات النقدية لمحاولة سبر محتويات الوثائق التاريخية والتعرف على مختلف الملابسات التي أحاطت بكاتبها، فالتحليل الباطني ينصب على تفسير النص المخطوط وهو صنفان: تحليل باطني إيجابي، وتحليل باطني سلبي[30].

- **النقد الباطني الإيجابي**: يهدف هذا النقد إلى فهم المعاني اللغوي للوثيقة محل الدراسة، ويتعلق هذا الأمر بفهم أقوال المؤلف وتعبيراته ومصطلحاته الخاصة المستعملة في هذه الوثيقة، فكل مؤلف أسلوب في التعبير ولكل مصدر أو وثيقة تاريخية تعابير ومصطلحات بحسب الموضوعات التي عالجها وبحسب العصر الذي كتبت فيه، فالباحث لا يجب أن يقتصر على المعنى اللغوي الظاهري، بل يجب أن ينتقل إلى المعنى الاصطلاحي.

ويتضمن هذا النقد أيضا فهم الخطوات الأساسية التي سلكها المؤلف، وهل كان شاهد عيان للأحداث التي سجلها أو أنه نقل عن غيره، وينبغي على الباحث تجنب المجازفة في إعطاء تفاسير لمتضمنات الوثيقة وتعبيراتها وفق تصوراته أو ميوله الخاصة وانحيازه التاريخي، كما أن الباحث عن ممارسته لهذا النقد يجب أن يكون شديد الحذر من التصديق المطلق لكل ما ورد في الوثيقة، بل يجب أن يتحلى بروح الشك سبيلا للوصول إلى الحقيقة التاريخية شريطة أن يبالغ في هذا الشك ويحمل معاني الألفاظ الظاهرية فوق ما تتحمله[31].

وجدير بالإشارة في هذا الصدد التحذير من بعض الأخطاء والتجاوزات التي يقوم بها البعض من الناس وذلك بإشادتهم بمجد قديم أو بتراث حضاري معين، فيحاولوا أن يقتبسوا عبارات واردة في كتب قديمة فلسفية أو دينية أو علمية وفقا للبحث، زاعمين أن هذه العبارة تتفق مع ما يقول به الفيلسوف المعاصر أو المحدث أو هذا الاقتصادي أو هذا المذهب السياسي، وهذا الأمر يعتبر خيانة علمية إلى أقصى درجة، والباحث الموضوعي يجب أن يبتعد عن هذه الإجراءات وألا يفسر النص وفقا لأهوائه وتصوراته، بل وفقا للموضوع الذي وجد به وألا يتقول عليه ما لا يمكن أن يكون قد فكر صاحبه في القول به[32].

إذن فالنقد الباطني الإيجابي يعني ألا نأخذ بظاهر النصوص فقط في فهم الوثائق والأصول التاريخية، بل يجب النظر أولا في النصوص إن كانت واضحة، إن كانت غير ذلك فنحن مطالبين بعدم الأخذ الحرفي بهذا النص ويجب تصور المعنى الخفي الذي قصده المؤلف واضطر إلى اخفائه أو تعمده حتى يمكننا الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

في هذا السياق يذكر الدكتور عبد الرحمن بدوي مثالا على ما سبق من الحضارة الإسلامية، حيث ذكر أن الملحدين وأصحاب البدع كانوا يستخدمون ألفاظا مثل الدنيا والدهر والزمان، وهم يقصدون بالواقع " الله " ولكونهم يريدون أن يصبوا عليها كل اللعنات ويرجعون إليها أسباب المصائب، وهذا الأمر لا يمكنهم نسبهم صراحة إلى "الله عز وجل" فيلبسون عن قصد بمثل هذه الألفاظ مثل الدنيا والدهر ويقصدون منها في الواقع "الله" [33].

- **النقد الباطني السلبي:**

من خلال النقد الباطني الإيجابي يصل الباحث في الدراسات التاريخية إلى إدراك الآراء التي دونها كاتب الأصل التاريخي، ويمكن الوقوف على تصوره للوقائع التاريخية التي سردها سواء كان ذلك الكاتب عايش الحوادث بنفسه أو نقلها ففي كلتا الحالتين فإن كتابته عن تلك الحوادث تعكس مدى فهمه هو لتلك الحوادث وليس كما وقعت حقيقة في زمانها، فاحتمال الكذب أو الخطأ الانخداع يبقى قائما بقوة في السرد التاريخي الكتابة للحوادث التاريخية.

لذا لا يجب أن التسليم المطلق بكل ما يسمع أو ينقل لنا كتابة، لذا فإن الباحث في التاريخ عليه أن يمحص جيدا كل المعلومات التي يقف عليها من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية أو ما قرب منها ويلزمه الشك فيما لديه من الأقوال المتعارضة، ودراستها، وأخذ في الحسبان كل احتمالات الخطأ(34).

ولا يتأتى هذا الغرض إلا بانتهاج النقد الباطني السلبي الذي يعتبر عملية ضرورية لتصفية الحقائق واستبعاد الزائف منها قدر المستطاع رغم صعوبة القيام بهذا النوع من النقد الداخلي.

إن هذا الصنف من النقد (الباطني السلبي) يخضع كل المعلومات الواردة في الأصول التاريخية إلى الشك، ونقصد هنا بالشك هو أن نأخذ في الاحتمال إمكانية التزوير والتزييف والخيانة والخطأ من صاحب الأصل التاريخي في نقله للأحداث، ومن ثم فإنه يمكننا أن نبدأ بحثنا إما بتأييد هذا الحكم المسبق، أو إثبات براءته، وبهذا الشك الحاسم المتناول لكل شيء نستطيع أن نقيم فعلا منهجا علميا لدراسة التاريخ، وهنا نحن ملزمين بأن نتبع قاعدتين[35]:

1. **القاعدة الأولى**: هي أنه يجب ألا نثق في رواية لمجرد أن صاحبها شاهد عيان، فشهادة العيان ليست بصحيحة دائما لأن صاحبها قد يخطئ، وقد يكون عرضة لكثير من الأوهام.
2. **القاعدة الثانية**: يجب ألا نأخذ الوثيقة ككل، بل علينا أن نحللها إلى آخر ما يمكن أن تنحل إليه من أجزاء وأن نبحث في قيمة كل جزء من الأجزاء وصحة دلالته على الوقائع الواردة بها.

خاتمة

إن البحث عن الحقيقة هو دأب الإنسان منذ وجد على وجه البسيطة، وقد تيقن هذا الأخير أنه لا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا من خلال المنهج العلمي المستند على قواعد وضوابط محددة، ولعل من الحقائق التي سعى الإنسان الوصول إليها هي الحقيقة التاريخية، فقد تبين من خلال هذا المقال أن المنهج التاريخي بما يتضمنه من خطوات منظمة ومتسلسلة أتاح لنا تحقيق تلك الغاية المنشودة الوصول إلى الحقيقة التاريخية أو قريبا منها، ويعتبر النقد الداخلي والخارجي من التقنيات المهمة التي تساعد الباحث في التاريخ على تحري الحقيقة من خلال الأصول التاريخية التي يتوقف عندها وهو ما فصلنا فيه من خلال هذا المقال.

❖ **هـــوامش البحث:**

1. رجاء وحيد دويدري (2005). **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العملية**. الطبعة الثالثة. دار الفكر المعاصر. دمشق. ص 152

2. العرب ينقسمون إلى عرب الشمال وهم الحجازيين، وعرب الجنوب وهم اليمانيين، ويذكر النسابون أن عرب الشمال يرجعون في نسبهم إلى إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، وعرب الجنوب من نسل قحطان ويسمون اليمانيين أو القحطانيين وكانت بين الفريقين صلات، ورحل قوم من كل فريق إلى موطن الآخر واختلط.

3. محمود محمد الحويري (2001). **منهج البحث في التاريخ**. المكتب المصري لتوزيع المطبوعات. القاهرة. ص 106

4. قاسم عبده قاسم (1985). **الرؤية الحضارية للتاريخ**. القاهرة. ص ص 70 . 71

5. محمود محمد الحويري. مرجع سابق. ص 110

6. فتيحة عبد الفتاح النبراوي (1996). **علم التاريخ دراسة في مناهج البحث**. الطبعة الثانية. دار الآفاق العربية. القاهرة. ص 76

7. عبد الرحمن ابن خلدون. **المقدمة**. الطبعة الثانية. دار الكتاب اللبناني. بيروت. ص3

8. عبد الغني مغربي (2006). **الفكر السوسيولوجي عند ابن خلدون**. ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين. دار القصبة للنشر. الجزائر. ص 64

9. رجاء وحيد دويدري. مرجع سابق. ص 156

10. سعيد إسماعيل صيني (1994). **قواعد أساسية في البحث العلمي**. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة. بيروت. ص 65

11. محسن علي عطية (2009). **البحث العلمي في التربية مناهجه أدوات وسائله الإحصائية**. دار المناهج للنشر والتوزيع. الأردن. ص 125

12. نفس المرجع. ص 126

13. رجاء وحيد دويدري. مرجع سابق. ص 157

14. لمزيد من التفصيل حول الصياغة التاريخية والعرض التاريخي يرجع إلى (رجاء وحيد دويدري. مرجع سابق.ص ص 174 . 177)

15. حسن عثمان. **منهج البحث التاريخي**. الطبعة الثامنة. دار المعارف. القاهرة. ص 83

16. كمال حيدر (1995). **منهج البحث الأثري والتاريخي**. الطبعة الأولى. دار الفكر اللبناني. بيروت. ص 167

17. ميمونة ميرغني حمزة (2011). **دراسات في منهجية البحث التاريخي**. الطبعة الأولى. دار الخليج. الأردن. ص 128

18. محمود محمد الحويري. مرجع سابق. ص ص 259 . 260

19. رمضان عبد التواب (1985). **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**. الطبعة الأولى. مكتبة الخانجي. القاهرة. ص 94

20. كمال حيدر. مرجع سابق. ص ص 127 . 130

21. عبارة عن نظام علمي يرتكز على التحليل النصي للمستندات، خصوصا المستندات التاريخية، ولكن ليس حصريا، وهو يركز على الاتفاقيات والبروتوكولات والصيغ التي تم استخدامها من قبل من قاموا بعمل المستندات، مع استخدامها من أجل زيادة الوعي بعملية إنشاء المستندات، ونقل المعلومات، والعلاقات بين الحقائق التي تهدف المستندات إلى تسجيلها والواقع الملموس، ويعد هذا العلم أحد العلوم التاريخية الإضافية. ويجب ألا يتم الخلط بينه وبين النظام الشقيق علم الكتابة اليدوية القديمة، وهما بالفعل متقاربين كثيرا.

22. باقر طه (1951): **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة**. بغداد. ص 88

23. نفس المرجع. ص 93

24. عبد الرحمن بدوي(1977). **مناهج البحث العلمي**. بيروت. ص ص 188 . 189

25. نفس المرجع. ص ص 197 .198

26. نفس المرجع. ص 199

27. محمود محمد الحويري. مرجع سابق. ص 265

28. حسن عثمان. مرجع سابق. ص 83

29. محمود محمد الحويري. مرجع سابق. ص 265

30. محمد عبد الكريم الوافي (2008). **منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب**. الطبعة الثالثة. منشورات جامعة قاريونس. بنغازي. ليبيا. ص 136

31. كمال حيدر. مرجع سابق. ص 131
32. عبد الرحمن بدوي. مرجع سابق. ص 208
33. نفس المرجع. ص 209
34. حسن عثمان. مرجع سابق. ص 124
35. عبد الرحمن بدوي. مرجع سابق. ص 211